البحوث والدراسات

أثر قانون جاستا JASTA الأمريكي على المصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في الولايات المتحدة الأمريكية

د. عبدالله راشد الشبلي
أ. بدر ناصر الحسيني

ملخص

الأهداف: نظراً لما يتسم به موضوع قانون جاستا من أهمية، وما له من حساسية تجاه جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، أثارت الدراسة عدداً من التساؤلات، منها: ما قانون جاستا؟ وما تفاصيله؟ وما مدى الخطر الذي يشكله على الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟ وعليه؛ يكون هدف الدراسة هو الإجابة عن التساؤلات السابقة.

المنهج: هناك غموض حول قانون جاستا ونطاق تطبيقه، ولاستجلاء الملامح والجوانب المختلفة حوله، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية في التشريع الأمريكي بأسلوب علمي منطقي. لمعالجة وتحليل قانون جاستا من خلال هذه الدراسة، كان لا بد من التعرض لوصف موضوع قانون جاستا الأمريكي وتشخيصه وتحليله، بمختلف جوانبه وجميع أبعاده؛ حيث يثير هذا القانون مسائل قانونية جديرة بالدراسة لإيجاد حلول مناسبة لها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها، أنه لم يعد مقبولاً القول: إن على الدول أن تتمسك بحصانتها الخارجية لرفض الدعوى أمام المحاكم الأمريكية، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالإرهاب الخارجي، وعلى هذه الدول المعنية أن تتمسك بدفاعها أمام تلك المحاكم.

- تُسلّم البحث في 2020/2/3، عُدّل في 2020/8/2، أجيز للنشر في 2020/8/17.
Doi: https://www.doi.org/10.34120/0382-047-182-008

الخاتمة: اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها، أن على الدول المتضررة من القانون اللجوء إلى القضاء الأمريكي للدفع ببطلان القانون؛ لأنه يتعارض مع القانون الدولي. وتُنصح دول الخليج العربي بالعمل على توظيف الكفاءات القانونية والسياسية والاقتصادية لدفع أي ضرر ينتج عن القانون ضد المصالح الخليجية.

الكلمات المفتاحية: قانون جاستا، مجلس التعاون الخليجي، السيادة.

المقدمة

يتحدث كثيرون عن قانون جاستا وعن مدى خطورته، وبالمقابل هناك صعوبة في الحصول على معلومة حول هذا القانون؛ مما ترتب عليه وجود فجوة بالمعرفة في هذا المجال تحتاج إلى البحث للوقوف على حقيقة هذا القانون والجواب عن التساؤلات المطروحة حوله.

أسئلة الدراسة

هناك العديد من الأسئلة لدى كثير من الناس حول قانون جاستا (JASTA)، فجاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، ومنها: ما قانون جاستا؟ وما نطاق عمله؟ وكيفية عمله؟ وأي فئة يمكن محاسبتها وفقاً له؟ وأسئلة أخرى.

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة البحثية بمثابة النافذة التي تنطلق منها الأبحاث الأخرى التي يكون موضوعها هذا القانون بطريقة أكثر تخصصاً وتعمقاً. وقد ركزت على الجوانب القانونية المتعلقة بقانون جاستا، مع الابتعاد – قدر الإمكان – عن الجوانب السياسية والاقتصادية المتعلقة بالقانون، ويعد قانون جاستا من أكثر القوانين الدولية جدلاً؛ حيث أخذ حيزاً كبيراً من النقاش حول مضمونه ونطاق تطبيقه، وبما أن الكثيرين يجهلون معنى القانون؛ فقد جاءت هذه الدراسة البحثية لتزيل الغموض عن هذه التساؤلات المطروحة، كما أنها تعد بداية لأبحاث أخرى تتناول القانون بالدراسة والمناقشة من جوانب أخرى.

ركزت الدراسات السابقة (Review Literature) في تناولها لقانون جاستا على تقديم شرح مبسط لهذا القانون، ومنها دراسة، أعدها، السيد (2017)، بعنوان: قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، وهي بحث مقدم إلى كلية القانون، جامعة قطر. وفيها اعتمد الباحث على الأسلوب الاستقرائي التحليلي، متخذاً قانون جاستا أساساً للبحث دون أن يتطرق لأحدث تطوراته؛ وعليه، يمكن القول: إن من أوجه الاختلافات بين الدراسات السابقة التي تناولت قانون جاستا ودراستنا هذه، هو أن الدراسات السابقة ركزت على وصف القوانين الموجودة فعلياً وتحليلها، دون أن تتطرق إلى قانون جاستا وفقاً لأحدث تطوراته وتطبيقاته العملية، وأثره الاقتصادي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال رفع الدعاوى أمام المحاكم الأمريكية، وهو موضوع هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة

تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد واجهتنا مجموعة من الصعوبات ونحن بصدد إعداد هذه الدراسة، منها:

1 – قلة المراجع العربية والأجنبية حول هذا القانون، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه موضوع حديث، وقد أتى بأفكار جديدة تخالف ما هو معمول به منذ القدم.

2 – اختلاف النظام القانوني الأمريكي (كومن لو) (Common Law) عن النظام القانوني في المنطقة العربية (سيفل لو) (Civil Law).

3 – إن كثيراً من المصطلحات التي جاء بها هذا القانون تفتقر في تفسيرها والوقوف على مضمونها إلى أحكام القضاء، فالقوانين الأمريكية عادة ما تنص على المبدأ العام ثم تترك التطبيق والتفسير للقضاء.

خطة الدراسة

على الرغم من تداخل الأفكار وصعوبة تفسير بعض المصطلحات الخاصة بالتشريع، فإن الدراسة حاولت الربط – قدر الإمكان – بين أفكار القانون. ولكي نتعرف أكثر هذا القانون قسمت الدراسة إلى مبحثين، المبحث الأول: يناقش قانون جاستا، وبني على مطلبين، تناول المطلب الأول وصف القانون، في حين

تناول الثاني الوضع قبل صدور القانون ومراحل إصداره. أما المبحث الثاني؛ فتناول إشكالية قانون جاستا، وقد خلصنا في دراستنا إلى خاتمة عرضنا فيها لأهم المقترحات والتوصيات.

المبحث الأول: ماهية قانون جاستا

سمح قانون جاستا للمواطن الأمريكي بمقاضاة الدول الأجنبية، والمطالبة بتعويض قد يقتص من استثماراتها الخارجية ومصالحها الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لما يتسم به موضوع قانون جاستا من أهمية، وما له من حساسية تجاه جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، يناقش هذا المبحث ماهية قانون جاستا. وعليه؛ قسم المبحث الأول إلى مطلبين، المطلب الأول: يتعلق بوصف القانون، أما المطلب الثاني: فيناقش مراحل إصدار القانون.

المطلب الأول: وصف القانون

تصدر القوانين الأمريكية عادةً على شكل عنوانين، عنوان مختصر وعنوان رسمي للقانون. والعنوان المختصر (Short Tittle) هنا هو قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (Justice against Sponsors of Terrorism Act)، والعنوان الرسمي (Official Tittle)، هو قانون الحد من الإرهاب وتعويض الضحايا ولأهداف أخرى (An Act to Deter Terrorism, Provide Justice for Victims, and for Other Purposes.)، ورقم القانون هو S 2040. يعتقد البعض أن قانون جاستا[1] هو قانون منفصل بمفرده، إلا أنه في الحقيقة تعديل لقانون موجود يسمى قانون الحصانة السيادية للدول (FSIA)[2] الصادر عام 1967، وقانون مكافحة – الإرهاب Anti-terrorism Act؛ فقانون جاستا JASTA هو إضافة القسم رقم (1605B) إلى قانون FSIA، الذي يسمح للمواطن الأمريكي بمقاضاة الدول الأجنبية نتيجة

(1) هو الأحرف الأولى من كل كلمة من قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب. (JASTA)

(2) Foreign sovereign Immunity Act

لمسؤوليتها التقصيرية أو مسؤولية أحد من العاملين أو الموظفين لديها في المحاكم الأمريكية عن أعمال الإرهاب الدولية التي تحدث في أمريكا[3].

ويركز التعديل على المسؤولية التقصيرية المدنية (Tort) للدول الأجنبية الناتجة عن الأعمال الإرهابية؛ إذ سمح القانون للمواطن الأمريكي بمقاضاة أي دولة أجنبية، أسهمت – بشكل مباشر أو غير مباشر– في تهديد المصالح الأمريكية، وذلك بإضافة حالة استثنائية أخرى على قانون الحصانة السيادية للدول (FSIA)، والاستثناءات الأخرى السابقة الموجودة في القسم 1605 من قانون FSIA، ومنها:

1 – إذا مارست الدولة الأعمال التجارية.

2 – إذا تخلت الدولة عن سيادتها بنفسها.

3 – إذا كانت الدولة مصنفة على أنها دولة راعية للإرهاب (مدرجة على قائمة الإرهاب)، فوفقاً للقانون الأمريكي يجوز محاكمتها في المحاكم الفدرالية الأمريكية.

وعلى الرغم من وجود هذه الاستثناءات فإنها استثناءات مكتوبة ومحددة وتفسر تفسيراً ضيقاً جداً.

ويمكن القول: إن إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون جاستا جاء للتغلب على مبدأ حصانة الدول الأجنبية Foreign Sovereign Immunity، خصوصاً للسماح لضحايا 11 سبتمبر بمحاكمة الدول الراعية للإرهاب في المحاكم الأمريكية؛ وهو ما يشكل هدماً لمبدأ سيادة الدول وحصانتها.

ونشير هنا إلى أن القانون لم يشر إلى المملكة العربية السعودية على نحو الخصوص، بل جاء بأفكار جديدة، تعد استثناء على مبدأ سيادة الدول، وهي: 1– إذا كانت الإصابة أو الحادث في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إرهاب دولي.

(3) الجزء الثالث من قانون جاستا (Section 3 of JASTA Act).

2– إذا كانت الإصابة أو الحادث ناتجة عن فعل إرهابي في أي دولة من دول العالم وفقاً لنص المادة الثالثة من قانون جاستا، الخاصة بمسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب.

وعلى الرغم من أن القانون يركز على الإرهاب وعلى رعايته، فإنه لم يوضح المقصود بالإرهاب؛ إذ جاء مقتصراً على بيان الأضرار الخطيرة الناجمة عنه وعن رعايته، وعليه؛ يمكن القول: إن المشرع الأمريكي ترك تعريف الإرهاب للقضاء الأمريكي، وطبقاً للحالات المنظورة أمامه. وبشكل عام يصعب إيجاد تعريف شامل جامع للإرهاب.

ويمكن تعريف الإرهاب في اللغة، من الفعل أخاف وأرهب، والمصدر هو إرهاب، ومن التعاريف الاصطلاحية المشهورة للإرهاب ما عرفته به اتفاقية جنيف، من أنه : " أي عمل يراد به التسبب في وفاة مدنيين أو غير محاربين، أو إلحاق إصابات خطرة جسمانية، يكون الغرض منها ترويع مجموعة سكانية، أو إرغام حكومات أو منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عنه". (مصطفى، 2016، ص.104). وقد عرف المشرع السعودي الإرهاب بالنص على أنه :" كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدول، أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها" [(4)]. وعرفت اتفاقية مجلس التعاون الخليجي جريمة الإرهاب بأنها تلك التي تكون موجهة للدول، ويقصد بها خلق الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور[(5)].

(4) المادة الأولى من نظام مكافحة الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم 16 لسنة 1435.

(5) اتفاقية مجلس التعاون الخليجي الصادرة عام 2004 الخاصة بمكافحة الإرهاب.

وعليه؛ نكون هنا بصدد استثناء على القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية (Tortuous)، التي تتطلب أن يكون الفعل الضار قد حدث في الولايات المتحدة، وهو ما يعد هدماً واضحاً لمبدأ الاختصاص المكاني للمحاكم، مع السماح للأفراد بمحاكمة الدول والحكومات، كما أنه يُعد اعتداء على القانون الدولي الذي يؤكد عدم جواز محاكمة الدول أمام محاكم دول أخرى ما لم تقم بأفعال تجارية (Calabrese, 2016).

وهناك علاقة بين قانون جاستا والمصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً كبيراً من أموالها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل تلك الاستثمارات أهمية كبرى لكل من أمريكا ودول المجلس على السواء. وتشمل تلك الاستثمارات أنواعاً كثيرة، منها أذونات وسندات الخزانة الأمريكية، بالإضافة إلى استثمارات أخرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء أكانت استثمارات حكومية أم استثمارات خاصة. وقد بلغت استثمارات دول مجلس التعاون في أذونات وسندات الخزانة الأمريكية نحو 272.8 مليار دولار في يناير 2020 (نور، 2020، مارس 17)، كان نصيب المملكة العربية السعودية وحدها من هذه الاستثمارات نحو 182.9 مليار دولار، وتسمى الصناديق السيادية للدول.

وهذه الاستثمارات الضخمة كانت محصنة في ظل مبدأ الحصانة السيادية للدول الأجنبية في أمريكا؛ إذ لم يكن يسمح للمحاكم الأمريكية بمحاكمة الدول أمام محاكمها، ولكن بعد تعديل قانون جاستا أصبح من حق المحاكم الأمريكية النظر في القضايا المرفوعة أمامها ضد الدول الأخرى؛ فقد تم تعديل مبدأ الحصانة السيادية للدول الأجنبية في أمريكا، وبحسب هذا التعديل فإن هذه الدول ليست محصنة من المحاكمة والنظر في مسؤوليتها عن رعاية الإرهاب، وفي حال أصدرت المحاكم الأمريكية أحكاماً على دول مجلس التعاون الخليجي بالتعويض، فإن تلك الأموال "الاستثمارات" تتم مصادرتها والتنفيذ عليها لوجودها داخل أمريكا. ونشير هنا إلى أن القانون لم يذكر دول الخليج أو

السعودية بشكل مباشر، ولكن ضمناً يسمح برفع دعاوى على المملكة العربية السعودية أو أي دولة تتهم برعاية الإرهاب.

ويتضح، وفقاً لقانون جاستا، أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في أن توفر للأشخاص أو الجهات التي تتعرض للإصابة أو الأضرار من جراء هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة فرصة المثول أمام النظام القضائي؛ لأجل رفع قضايا مدنية ضد أولئك الأشخاص أو الجهات أو الدول التي قامت بتقديم، دعم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أشخاص أو منظمات تعتبر مسؤولة عن تلك الأضرار والإصابات التي لحقت بهم. وبحسب المادة الثالثة من هذا القانون فلن تكون هناك دولة أجنبية محصنة أمام السلطات القضائية الأمريكية في أي قضية يتم فيها المطالبة بتعويضات مالية من دولة أجنبية، نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث داخل أمريكا وتنجم عن فعل إرهابي أو عمليات تقصيرية أو أفعال تصدر عن الدول الأجنبية أو عن أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة في أثناء توليه منصبه، بغض النظر عن هذه العمليات الإرهابية وقعت بالفعل أم لم تقع. وقد منح قانون جاستا المواطن الأميركي حق تقديم دعوى ضد أي دولة أجنبية.

إن المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية في أمريكا أصبحت في خطر بسبب مطالبات التعويض التي يرفعها المواطن الأمريكي. ومن النتائج الخطيرة لقانون جاستا على الاستثمارات الخليجية في أمريكا أن الكونجرس الأمريكي رفض الفيتو الذي قدمه الرئيس باراك أوباما ضد مشروع القانون، وهو ما يسمح لعائلات الضحايا في 11 سبتمبر مقاضاة دول ينتمي إليها المهاجمون، وبخاصة أن من بين هؤلاء المهاجمين 15 شخصاً يحملون الجنسية السعودية، وهم أفراد في تنظيم القاعدة الذي يرأسه أسامة بن لادن، الذي يحمل الجنسية السعودية أيضاً؛ كل هذا يجعل الاستثمارات الخليجية، وخاصة الاستثمارات السعودية، في خطر مؤكد؛ إذ سيؤدي تفعيل قانون جاستا إلى تجميد هذه الاستثمارات، وهنا يكمن الخطر في هذا القانون على الاستثمارات الخليجية، لأن

هناك إجماعاً شعبياً أمريكياً حول هذا القانون يتضح من إصرار الكونجرس الأمريكي على تمريره رغم معارضة الرئيس واستخدامه حق الفيتو. (نوار، 2018، ص.217).

المطلب الثاني: مراحل إصدار القانون

يعتبر عدم الاختصاص الولائي للمحاكم مانعاً من سير الدعوى، وهو مبدأ قانوني منظم لعمل المحاكم، والاختصاص الولائي هو أن تكون الدعوى ضمن ولاية المحكمة المرفوعة أمامها، وأن تكون لها صلاحية الحكم في الدعوى(6). فالاختصاص الولائي هو سلطة يخولها القانون للقضاء لنظر الدعوى والفصل فيها، فقد كان الوضع المعمول به قبل صدور قانون جاستا أن المحاكم الأمريكية غير مختصة ولائياً بنظر الدعاوى المرفوعة على الدول الأجنبية إلا في حدود ضيقة جداً. وعليه؛ لا تنظر المحاكم الأمريكية الفدرالية لأي محاكمة مدنية يكون المتهم فيها دولة أجنبية حتى قبل عرض الدليل أو استدعاء الشهود أو مراحل التحقيق؛ مما يخلق مبدأ المتهم مدان حتى تثبت براءته، وهو عكس المبدأ الحقيقي القائم على المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهنا يجب أن نشير إلى أن المحاكم الأمريكية لا تختص ولائياً بهذا النوع من القضايا؛ لأنها تتعارض مع مبدأ الحصانة السيادية للدول "Soereign Immunity"(7). ومن ثم جاء قانون جاستا ليعدل التشريع الصادر عام 1967، الذي كان يسمى قانون حصانات السيادة الأجنبية وتشريع مكافحة الإرهاب، وبناءً على هذا التعديل سُمح

(6) تنص العديد من التشريعات على إبعاد بعض الأمور السيادية من نطاق اختصاص القضاء؛ فمثلاً نص التشريع الكويتي رقم 1990/23 الخاص بتنظيم القضاء في المادة الثانية منه على أنه: " ليس للمحاكم أن تتطرق إلى أعمال السيادة". وترك الأمر لقضاء التمييز لتفسير مبدأ أعمال السيادة؛ فمسائل الجنسية والإقامة وإبعاد غير الكويتيين تفسر حالياً على أنها من أعمال السيادة، على الرغم من وجود خلاف حولها.

(7) في بريطانيا تسمى "Crown Immunity"

للمواطن الأمريكي بمحاكمة الدول الأجنبية في المحاكم الأمريكية، وذلك فيما يتعلق بالمسائل المدنية والمسؤولية التقصيرية. وعليه؛ تكون الدول الأجنبية مسؤولة عن مواطنيها الذين قاموا بأعمال إرهابية داخل الولايات المتحدة.

ونشير هنا إلى أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قد حذر من تداعيات تصويت الكونغرس بإسقاط الفيتو الذي استخدمه ضد قانون "جاستا"، واصفاً القرار بأنه سابقة خطيرة. وقال "أوباما" خلال مقابلة مع شبكة "سي.إن.إن" في إشارة إلى الدعاوى القضائية المحتملة: "إذا ألغينا فكرة الحصانة السيادية هذه فإن رجالنا ونساءنا من العسكريين حول العالم قد يرون أنفسهم عرضة لخسائر متبادلة". وأضاف الرئيس الأمريكي قائلاً: "إنه قرار خاطئ". وهذا تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل (Obama on "JASTA Law", 2016).

وبدوره أعلن البيت الأبيض آنذاك أن تجاوز مجلس الشيوخ الأمريكي لحقّ النقض "الفيتو" الذي تقدم به الرئيس باراك أوباما ضد قانون جاستا أمر خطير. وكان مجلس الشيوخ صوّت بالرفض بأغلبية 97 مقابل 1، كما صوّت لاحقاً مجلس النواب برفض الفيتو أيضاً، وبلغ عدد النواب الرافضين له 338 نائباً، مقابل 74 نائباً فقط وافقوا عليه. وقد حذّر وزير الدفاع آشتون كارتر من أن إقرار القانون ستكون له أضرار كبيرة على القوات الأمريكية، وسيفتح – وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل – المجال أمام الدول الأخرى لمقاضاة الأمريكيين.

ونلاحظ هنا أن قانون جاستا جاء بنتائج خطيرة؛ إذ أزال قاعدة تعد من أقدم القواعد القانونية الموجودة في القوانين سواء أكانت تشريعات مكتوبة (Civil Law) أم غير مكتوبة (Common Law). ويمكننا القول: إنه قبل إصدار قانون جاستا كان هذا النوع من الحصانة هو الدرع الحامي للدول ضد المطالبات الخارجية؛ بحيث لا يمكن مقاضاة الدول الأجنبية أمام المحاكم الأمريكية بشكل عام.

إن فكرة خضوع الدول للمحاكم في الدول الأخرى تتعارض مع فكرة سيادة الدول، وهناك عدد من النتائج المترتبة على سيادة الدول، من أهمها الحصانة القضائية التي تعني أن الدول محصنة من الخضوع لولاية المحاكم في أي دولة أخرى. (حسين والعنزي، 2006، ص.117).

كما أن هناك قناعة لدى كثير من السياسيين والقانونيين في أمريكا بالأثر السلبي الذي تركه قانون جاستا على المجتمع الدولي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. مثال ذلك ما صرح به الناطق الرسمي للبيت الأبيض الأمريكي جوش إيرنست في تاريخ 14/ أبريل / 2016 من أن: " قانون جاستا بكل بساطة سيؤدي إلى وضع الولايات المتحدة وسياستها ودافعي الضرائب ومقدمي الخدمات في خطر كبير؛ وذلك عندما تقوم الدول الأخرى بالنص على قانون جاستا نفسه وإقرار مبدأ المعاملة بالمثل[8].

ويمكن أن نلخص الرأي العام الأمريكي حول هذا القانون بأن هناك تعاطفاً من قبل الشارع الأمريكي وتأييداً غير مسبوق له؛ وذلك لأمرين، الأول: أن قانون جاستا موجه لدعم وتعويض عائلات ضحايا 11 سبتمبر بشكل ضمني؛ إذ نص في القسم السابع منه على أن القانون يطبق بأثر رجعي من تاريخ 11/9/2001. الأمر الثاني: أن القانون يبدو في ظاهره موجهاً بشكل غير مباشر إلى المملكة العربية السعودية؛ مما زاد من شعبيته لدى الأمريكيين؛ لأن هناك غضباً في الشارع الأمريكي على المملكة العربية السعودية لعدة أسباب، منها:

1- أن 15 من أصل 19 من منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانوا سعوديين.

2- لم ينسَ الشعب الأمريكي أزمة عام 73[9] وموقف المملكة العربية السعودية منها.

---

(8) Former President Obama's White House Press Secretary, Josh Earnest, stated on April 14, 2016, before the Senate voted on the legislation, that "the concern that we have is simply this: it could put the United States and our taxpayers and our service members and our diplomats at significant risk if other countries were to adopt a similar law." https://libraryguides.law.pace.edu/c.php?g=730855&p=5276101

(9) في عام 1973 قام عدد من الدول العربية بإعلان حالة الحظر النفطي، وفرض القيود على إنتاج النفط، وحظر تصديره إلى بعض البلدان الغربية التي تدعم إسرائيل في حربها ضد العرب. وبما أن معظم الاقتصاديات الصناعية الكبرى تعتمد على النفط الخام الذي كانت الدول العربية مورده الأساسي، فقد تسبب هذا الحظر النفطي =

3- الاتجاه السائد لدى غالبية الشعب الأمريكي أن هناك انتهاكاً لحقوق الإنسان في السعودية وخاصة تجاه المرأة، وهو اعتقاد خاطئ كلياً.

ومما سبق يتضح أن هناك تأييداً شعبياً كبيراً في أمريكا لهذا القانون، وأن الحديث عن رفضه أو إلغائه يعد مغامرة سياسية لا يعلم أحد عواقبها؛ لأن من يتبنى هذا الرأي عليه في المقام الأول أن يواجه غضب الشارع الأمريكي؛ لذلك يحرص أعضاء الكونجرس الأمريكي والحكومة الأمريكية على عدم الدخول في مواجهة خاسرة ضد هذا التشريع الذي ينظر إليه المراقب الأمريكي العادي نظرة البطل الذي سيعوض الضحايا. ويرى البعض أن هذا القانون ما هو إلا انفعال سياسي وعاطفي جاء بمناسبة الذكرى السنوية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 (بهبهاني، 2016)، وهو الرأي الذي تميل إليه الدراسة.

ونشير هنا إلى أن القانون مرّ بعدة مراحل متعلقة بإقراره، وهي على النحو الآتي:

- طرح مشروع قانون جاستا لأول مرة عام 2009.
- طرح مرة أخرى للنقاش في مجلس الشيوخ 16 سبتمبر 2015.
- أقر من مجلس الشيوخ مايو 2016.
- أقر في مجلس النواب بتاريخ 2016/9/9.
- استخدم الرئيس حق الفيتو بتاريخ 2016/9/23.
- رفض فيتو الرئيس من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 2016/9/28 بتأييد 97 مقابل 1. (النجداوي، 2018، ص.97).
- رفض فيتو (اعتراض) الرئيس من قبل مجلس النواب، وأصبح جاستا قانوناً واجب التنفيذ بتاريخ 2016/9/28 بنتيجة 348 صوتاً مقابل 77 صوتاً. ويحتاج رد فيتو الرئيس إلى أغلبية خاصة، وهو ما حدث بالفعل،

= في خسائر كبيرة وأضرار اقتصادية جسيمة لتلك الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ نتيجة ارتفاع سعر السوق للنفط ارتفاعاً كبيراً؛ مما دفع تلك الدول الغربية إلى مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967.

وفي سابقة تاريخية تم إبطال فيتو الرئيس الأمريكي على القانون في تاريخ 28 سبتمبر 2016، ويُعد القرار الوحيد الذي تم رفضه خلال مدة ولاية الرئيس أوباما بنتيجة 97 صوتاً مقابل صوت واحد، مع العلم أن أوباما استخدم حق النقض (الفيتو) 11 مرة من قبل ولم يتم رفض أي منها.

وتُعد رسالة الفيتو التي أرسلها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الكونجرس الأمريكي (Veto Message from the President-S2040) انتقاداً منه لهذا القانون، وعبر عن ذلك صراحة بقوله: "إن هذا القانون لا يحقق الأهداف المعلنة في التشريع، وإنه يؤثر تأثيراً سلبياً على مصالح الولايات المتحدة وعلى علاقاتها الدولية، كما أنه يؤثر على قواتنا ومواطنينا في الخارج (The White House, 2016, September 23)، ومع أن الرئيس الأمريكي يعد الجهة الأعلى للسلطة التنفيذية، وله من الصلاحيات ما تمكنه من الاعتراض على القوانين وردها، (أبو المجد، 1977، ص.95) فإن الكونجرس الأمريكي استطاع تجاوز الفيتو المقدم منه؛ لأن الدستور الأمريكي منح الكونجرس الآلية التي تمكنه من تجاوز اعتراض الرئيس بالتصويت بأغلبية خاصة. (السيد، 2017، ص.3).

- في 28 سبتمبر2016 أصبح جاستا قانوناً ساري المفعول.

ويمكن أن نحلل النص القانوني من جانب شكلي، فنقسم قانون جاستا إلى سبعة أقسام، هي:

القسم الأول يتعلق بعنوان القانون، والقسم الثاني يتحدث عن النتائج (الحقائق) والغرض من القانون، والقسم الثالث يبين مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب الدولي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. أما القسم الرابع؛ فيتحدث عن المسؤولية عن التحريض والمساعدة في ارتكاب أعمال إرهابية. والقسم الخامس تعرض إلى إمكانية وقف الدعاوى في حال انتظار المفاوضات الدولية. والقسم السادس ناقش موضوع قابلية التجزئة، والقسم السابع تعرض لتاريخ النفاذ.

أما بالنسبة إلى التحليل الموضوعي للنص؛ فهناك أمران لا بد من تأكيدهما قبل التحليل الموضوعي للقانون؛ الأمر الأول أن قانون جاستا يزيل العائق أمام تقديم الدعوى ورفعها أمام المحاكم الفدرالية الأمريكية، وهنا نشير إلى أن مسألة الحكم لصالح الضحايا هي مسألة أخرى، فقانون جاستا أزال العوائق، ولكنه لا يفعل شيئاً لضمان النتائج. والأمر الثاني هو تحقيق المسؤولية التقصيرية للدولة، فإذا أسهمت الدولة الأجنبية بدعم مادي أو دعم الموارد (Material Support or Resources) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي على علم (Knowingly) أو باستهتار وغير مبالاة (Recklessly) لأشخاص أو لهيئات تشكل خطراً جاداً لارتكاب أعمال إرهابية، فهنا وبهذه الحالات تتحمل الدولة تعويض الضحايا أو أقاربهم.

وكما أسلفنا سابقاً، فإن قانون جاستا رقم S2040 يقسم إلى سبعة أقسام، وعليه؛ سنشرح كل قسم بصورة منفصلة.

القسم الأول

نص على العنوان المختصر للقانون، وهو قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، إلا أن النصوص التشريعية في الولايات المتحدة يوجد لها عنوان رسمي يصف القانون وهدفه وآثاره، والعنوان الرسمي للقانون، هو "قانون الحد من الإرهاب وتعويض الضحايا ولأهداف أخرى" (S.2040 - Justice Against Sponsors of Terrorism Act, 2016).

القسم الثاني

ناقش سبع حقائق (نتائج) والأهداف المتعلقة بهذا القانون.

أ – النتائج. وهي:

1 – الحقيقة الأولى تنص على أن الإرهاب الدولي ذو خطر عالٍ ومدمر لمصالح الولايات المتحدة المهمة[10].

(10) section 2 mentions that " Congress finds the following: (1) International terrorism is a serious and deadly problem that threatens the vital interests of the United States."

2 – الحقيقة الثانية تنص على أن الإرهاب الدولي يؤثر في المصالح والتجارة الأمريكية عن طريق التأثير السلبي على التجارة واستقرار السوق الدولي، كما يحد من حركة التنقل بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى[11].

3 – النتيجة الثالثة تنص على أن هناك بعض المنظمات الإرهابية، التي تقوم من خلال بعض الجماعات التابعة لها والأفراد، بجمع مبالغ من خارج الولايات المتحدة؛ وذلك بقصد الاستهداف المباشر لها[12].

4 – من الضروري إدراك الأسباب الموضوعية لقيام المسؤولية عن أعمال التحريض والمساعدة والتآمر طبقاً للفصل 133ب من العنوان 18 من القانون الأمريكي (United States Code)[13].

5 – السابقة القانونية الصادرة من محاكم الاستئناف في القضية رقم The District of Columbia in Halberstam v. Welch, 705 F.2d 472 (D.C. Cir. 1983)، تمثل اعترافاً فدرالياً مقبولاً لدى الكافة بالمسؤولية عن أعمال التحريض والمساعدة والتآمر، وتعتبر القضية كإطار قانوني جيد لطريقة تحقق وقيام المسؤولية عن أعمال التحريض والمساعدة والتآمر طبقاً للفصل 133ب من العنوان 18 من القانون الأمريكي[14].

---

(11) section 2 mentions that " Congress finds the following: " (2) International terrorism affects the interstate and foreign commerce of the United States by harming international trade and market stability, and limiting international travel by United States citizens as well as foreign visitors to the United States"

(12) section 2 mentions that " Congress finds the following: (3) Some foreign terrorist organizations, acting through affiliated groups or individuals, raise significant funds outside of the United States for conduct directed and targeted at the United States.

(13) section 2 mentions that " Congress finds the following: (4) It is necessary to recognize the substantive causes of action for aiding and abetting and conspiracy liability under of title 18, United States Code

(14) section 2 mentions that " Congress finds the following: (5) The decision of the United States Court of Appeals for the District of Columbia in=

6 – الكيانات أو الدول أو الأشخاص المساهمون بعلم أو باستهتار بدعم مادي أو دعم موارد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأشخاص أو منظمات تشكل تهديداً قوياً لارتكاب أفعال إرهابية تهدد أمن مواطني الولايات المتحدة أو الأمن القومي أو السياسة الخارجية أو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، من الضروري توجيه سلوكهم في الولايات المتحدة، كما يجب الدفع المعقول إلى مثولهم أمام المحاكم الأمريكية للإجابة عن هذه الأنشطة[15].

7 – من المصلحة المهمة للولايات المتحدة السماح للكيانات والأشخاص المتضررين من الأعمال الإرهابية التي وقعت في أمريكا، برفع دعاوى مدنية ضد أي شخص أو هيئة أو دولة زودت أشخاصاً أو منظمات بدعم أو موارد مادية بعلم أو استهتار[16].

=Halberstam v. Welch, 705 F.2d 472 (D.C. Cir. 1983), which has been widely recognized as the leading case regarding Federal civil aiding and abetting and conspiracy liability, including by the Supreme Court of the United States, provides the proper legal framework for how such liability should function in the context of of title 18, United States Code.

(15) section 2 mentions that " Congress finds the following: (6) Persons, entities, or countries that knowingly or recklessly contribute material support or resources, directly or indirectly, to persons or organizations that pose a significant risk of committing acts of terrorism that threaten the security of nationals of the United States or the national security, foreign policy, or economy of the United States, necessarily direct their conduct at the United States, and should reasonably anticipate being brought to court in the United States to answer for such activities.

(16) section 2 mentions that " Congress finds the following: (7) The United States has a vital interest in providing persons and entities injured as a result of terrorist attacks committed within the United States with full access to the court system in order to pursue civil claims against persons, entities, or countries that have knowingly or recklessly provided material support or resources, directly or indirectly, to the persons or organizations responsible for their injuries.

ب – **الهدف من القانون**. يهدف القانون إلى توسيع قاعدة التخاصم المدنية لأكبر قدر ممكن مما ينسجم مع الدستور الأمريكي، لرفع الدعوى ضد الأشخاص أو الكيانات أو الدول الأجنبية التي تقدم دعماً جوهرياً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأشخاص أو هيئات أجنبية تشارك في أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية[17].

القسم الثالث

ويعتبر من أهم أقسام قانون جاستا؛ لأنه يتضمن النصوص الخاصة بتحقق مسؤولية الدول الأجنبية؛ ففي الجزء المخصص للاختصار (The Summary) وقبل التطرق لنصوص القانون، نص على أن الجزء الثالث يناقش عدداً من الأمور المهمة، وهي أن هذا الجزء ضيق من نطاق الحصانة السيادية للدول، وأنه يعطي القضاء الأمريكي الاختصاص القضائي لنظر الدعاوى التي تكون الدول الأجنبية طرفاً فيها (Congress.gov, 2016)، وخصوصاً الدعاوى المدنية عن الإصابات البدنية للأشخاص والممتلكات، وعن حالات الموت التي حدثت داخل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة عمل إرهابي دولي، أو نتيجة قيام موظفي الدولة أو وكالتها أو العاملين لديها بأعمال إرهابية، بشرط أن يكون ذلك خلال نطاق عملهم (Congress.gov, 2016).

وبناء على النص السابق نفسه هناك حالتان لا يمكن الدفع بوجود المسؤولية التقصيرية فيهما، الأولى: حالة الحرب؛ إذ إنها غير مشمولة في القانون، وقد نص صراحة على ذلك، وبناء عليه؛ فإن حالة الحرب لا يمكن أن

(17) The purpose of this Act is to provide civil litigants with the broadest possible basis, consistent with the Constitution of the United States, to seek relief against persons, entities, and foreign countries, wherever acting and wherever they may be found, that have provided material support, directly or indirectly, to foreign organizations or persons that engage in terrorist activities against the United States.

تطبق المسؤولية التقصيرية لنص قانون جاستا[18]. الحالة الثانية: حالة السهو أو الإغفال (Omission) أو حالة التقصير (Negligent). كما أن التلخيص أشار إلى أنه بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق الدول المصنفة على أنها دول إرهابية يمكن مساءلتها مدنياً عن الأفعال الإرهابية الدولية، فالقسم الثالث أكد إضافة نص برقم B1606 ليكون بعد النص A1605 الذي يخص رفع الحصانة ومسؤولية الدول التي صنفت على أنها دول راعية للإرهاب[19].

قبل العمل بقانون جاستا كان يشترط لقيام المسؤولية التقصيرية أن يكون كل من الفعل والنتيجة قد حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قاعدة تسمى "Entire Tort Rule". إلا أنه وفقاً لنص قانون جاستا في القسم الثالث يشترط أن يكون فعل الدولة التقصيري قد حدث في الولايات المتحدة الأمريكية " Regardless Where the Tortious Act or Acts of the Foreign State Occurred ".

(18) International terrorism does not include an act of war.

(19) "1&605BB. Responsibility of foreign states for international terrorism against the United States‘‘(a) Definition.-In this section, the term ’international terrorism’-‘‘(1) has the meaning given the term in section 2331 of title 18, United States Code; and‘‘(2) does not include any act of war (as defined in that section). ‘‘(b) Responsibility Of Foreign States.-A foreign state shall not be immune from the jurisdiction of the courts of the United States in any case in which money damages are sought against a foreign state for physical injury to person or property or death occurring in the United States and caused by-‘‘(1) an act of international terrorism in the United States; and‘‘(2) a tortious act or acts of the foreign state, or of any official, employee, or agent of that foreign state while acting within the scope of his or her office, employment, or agency, regardless where the tortious act or acts of the foreign state occurred.‘‘(c) Claims By Nationals Of The United States.-Notwithstanding section 2337(2) of title 18, a national of the United States may bring a claim against a foreign state in accordance with section 2333 of that title if the foreign state would not be immune under subsection (b).‘‘(d) Rule Of Construction.-A foreign state shall not be subject to the jurisdiction of the courts of the United States under subsection (b) on the basis of an omission or a tortious act or acts that constitute mere negligence.’’.

القسم الرابع[20]

وجاء ليعدل القانون الفدرالي الجنائي الأمريكي (The Federal Criminal Code) ويفرض المسؤولية المدنية على أي شخص يتآمر أو يساعد أو يحرض أي منظمة مصنفة على أنها منظمة إرهابية على القيام بعمل إرهابي دولي أو التخطيط أو التصريح له.

وتمتد المسؤولية، وفقاً لنص القسم الرابع من قانون جاستا، إلى أي شخص (Any Person)[21] ساعد أو حرض على الأعمال الإرهابية، ويشترط هنا العلم بأنه يقدم مساعدة مؤثرة (Substantial Assistance) أو التآمر (Conspires) مع من ارتكب الفعل الإرهابي.

(20) (a) In General.-Section 2333 of title 18, United States Code, is amended by adding at the end the following:"(d) Liability.-"(1) DEFINITION.-In this subsection, the term 'person' has the meaning given the term in section 1 of title 1."(2) LIABILITY.-In an action under subsection (a) for an injury arising from an act of international terrorism committed, planned, or authorized by an organization that had been designated as a foreign terrorist organization under section 219 of the Immigration and Nationality Act (b), as of the date on which such act of international terrorism was committed, planned, or authorized, liability may be asserted as to any person who aids and abets, by knowingly providing substantial assistance, or who conspires with the person who committed such an act of international terrorism.".(b) Effect On Foreign Sovereign Immunities Act.-Nothing in the amendment made by this section affects immunity of a foreign state, as that term is defined in section 1603 of title 28, United States Code, from jurisdiction under other law.

(21) عرف القسم الأول من العنوان الأول من قانون الولايات المتحدة (United States Code) الشخص بأنه:
"the words "person" and "whoever" include corporations, companies, associations, firms, partnerships, societies, and joint stock companies, as well as individuals;"

القسم الخامس[22]

وهو أحد أقسام القانون المهمة، ويُعد بمثابة صمام الأمان؛ لأنه يسمح بوقف التنفيذ أو وقف الدعوى (Stay) من قبل النائب العام (Attorney General) أو المحكمة، إذا كانت وزارة الخارجية تجري مباحثات بحسن نية مع الدولة الأجنبية.

ونلاحظ هنا أن الجزء (a) من القسم الخامس أكد أن المحاكم الأمريكية لديها الاختصاص القضائي لنظر الدعوى التي يكون طرفها دولة أجنبية، كما أكدت الفقرة (b) أن المدعي العام الأمريكي يجوز له أن يتدخل لطلب تعليق الدعوى، كما أكدت الفقرة (c) طريقة وقف الدعوى ومدتها، وذلك بأن المحكمة يجوز لها تعليق الدعوى إذا دخلت وزارة الخارجية بمفاوضات جيدة بحسن نية

(22) Section 7 mentions that " (a) Exclusive Jurisdiction.-The courts of the United States shall have exclusive jurisdiction in any action in which a foreign state is subject to the jurisdiction of a court of the United States under section 1605B of title 28, United States Code, as added by section 3(a) of this Act.
(b) Intervention.-The Attorney General may intervene in any action in which a foreign state is subject to the jurisdiction of a court of the United States under section 1605B of title 28, United States Code, as added by section 3(a) of this Act, for the purpose of seeking a stay of the civil action, in whole or in part. (c) Stay.-(1) IN GENERAL.-A court of the United States may stay a proceeding against a foreign state if the Secretary of State certifies that the United States is engaged in good faith discussions with the foreign state defendant concerning the resolution of the claims against the foreign state, or any other parties as to whom a stay of claims is sought. (2) DURATION.-(A) IN GENERAL.-A stay under this section may be granted for not more than 180 days.(B) EXTENSION.-(i) IN GENERAL.-The Attorney General may petition the court for an extension of the stay for additional 180-day periods. (ii) RECERTIFICATION.-A court shall grant an extension under clause (i) if the Secretary of State recertifies that the United States remains engaged in good faith discussions with the foreign state defendant concerning the resolution of the claims against the foreign state, or any other parties as to whom a stay of claims is sought."

مع الدولة الأجنبية، وأن تكون فترة التعليق هي 180 يوماً، ويجوز مدها لفترة مماثلة 180 يوماً آخر، وعليه؛ يمكن القول: إنه وفقاً لهذا القسم يجوز تعليق الدعوى بسبب المفاوضات مع الدولة الأجنبية ولكن لفترة محدودة.

القسم السادس

وجاء هذا القسم من القانون ليناقش[23] قابلية القانون للتجزئة، أو استقلالية النصوص؛ بمعنى أنه إذا تم إبطال جزء من هذا القانون فإن الأجزاء الأخرى تبقى فعالة، وما يسقط فقط هو مجرد النص المبطل، وكذلك الحال بالنسبة إلى التطبيق على الأشخاص، فلا يجوز الاحتجاج بالبطلان أو عدم الصلاحية؛ لأن القانون غير قابل للتطبيق على شخص آخر، فكل حالة لها ظروفها الخاصة؛ ومن ثم نلاحظ هنا أن هذا القسم من القانون يؤكد قابلية القانون للتجزئة.

القسم السابع[24]

وفيه حدد تاريخ نفاذ القانون، وأشار إلى أن التشريع يطبق بأثر رجعي من تاريخ 2001/9/11، ويلاحظ هنا أن من أهداف القانون هو تعويض ضحايا هجمات 11 سبتمبر.

المبحث الثاني: إشكالية قانون جاستا

يضيق نص قانون جاستا المفهوم القانوني للحصانة السيادية للدول؛ مما يؤثر على مسار العلاقات الدولية بشكل عام. ونؤكد هنا أن مصطلح الحصانة

(23) "If any provision of this Act or any amendment made by this Act, or the application of a provision or amendment to any person or circumstance, is held to be invalid, the remainder of this Act and the amendments made by this Act, and the application of the provisions and amendments to any other person not similarly situated or to other circumstances, shall not be affected by the holding."

(24) "The amendments made by this Act shall apply to any civil action-(1) pending on, or commenced on or after, the date of enactment of this Act; and(2) arising out of an injury to a person, property, or business on or after September 11, 2001."

السيادية للدول هو مصطلح تاريخي موجود منذ القدم، وهو مبدأ قانوني موجود في القانون الأمريكي ومعترف به دولياً، ومن هنا ندرك أن قانون جاستا يؤدي إلى كارثة في الجغرافيا السياسية (Geopolitical)؛ لأنه يجرد الدول من سيادتها، وهذا ما يفسر سبب اعتراض عدد كبير من حلفاء أمريكا على هذا القانون. فحصانة الدول (State Immunity) تعني أن حماية الدولة وممتلكاتها من اختصاص محاكمها فقط، إلا أن قانون جاستا أعطى المحاكم الأمريكية الاختصاص القضائي الولائي لنظر الدعوى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرلمان الهولندي صرح بأن قانون جاستا انتهاك صارخ وغير مبرر للسيادة الهولندية، وقد يتسبب في خسائر وتعويضات فلكية (Nanos, 2016)، كما صرح أحد أعضاء البرلمان الفرنسي بأن القانون ثورة قانونية في القانون الدولي، وأن له عواقب سياسية كبرى؛ لأنه قد يسمح للمواطنين الفرنسيين بمحاكمة دولة أمريكا (The Michigan Journal, 2016)، وهذا ما صرحت به وزيرة العدل الفرنسية السابقة بقولها: " إن قانون جاستا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي (Youssef, 2016) وأمريكا نفسها هي المتضرر الأكبر من هذا القانون، وهذا ما أكده جيت نيغل عميل CIA السابق حين قال في مقال له: " إن قانون جاستا قانون سيضرنا نحن وليس السعوديين، وأضاف أن أمريكا تستفيد من الحصانة السيادية للدول أكثر من أي دولة أخرى (Nagle, 2016).

والإشكالية الأخرى هي أن القانون يسمح ضمنياً بإجراء الدعاوى القضائية ضد المملكة العربية السعودية من قبل ضحايا 11 سبتمبر، وقد هددت المملكة ببيع ما يصل إلى 750 مليار دولار إذا تم تمرير مشروع القانون، وهو إجراء له تأثير سلبي على المملكة كذلك، وبالفعل بعد يومين فقط من إقرار القانون قامت السيدة (ستيفاني ديسيموني) أرملة أحد ضحايا 11 سبتمبر برفع قضية على المملكة العربية السعودية تتهمها بأنها المسؤولة عن موت زوجها (Weinberg, 2016).

ومن إشكاليات القانون أن القضاء الأمريكي، المتمثل بهيئة المحلفين ومحامي المسؤولية التقصيرية والقضاة المحليين، هو الذي سيحدد الدول

الراعية للإرهاب وليس الحكومة الفدرالية الأمريكية، وهذا التحول قد يؤدي إلى مشكلات في العلاقات الدولية (The Michigan Journal, 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الفقهاء يقولون: "إن قانون جاستا قانون غير فعال ولا يمكن تطبيقه في الواقع؛ فمثلاً البروفسور ستيفن فالديك قال: "إن النسخة الأخيرة من القانون لا تحقق الغرض والهدف من إصداره"، ويضيف أنه حتى لو تمت محاكمة المملكة العربية السعودية من قبل ضحايا 11 سبتمبر فإنه من الصعب كسب القضية وفقاً للتعديلات الأخيرة؛ حيث أفرغ القانون بعد التعديلات الأخيرة من محتواه، وأصبح – من الناحية الواقعية – بلا سلطة (Toothless)، ونقصد بالتعديلات الأخيرة هنا التعديلات التي حدثت بعد رفض الرئيس للقانون واستخدامه حق الفيتو، وأهمها أن القانون لا يعطي للمحكمة الحق بالتحفظ على أصول الدول الأجنبية المتهمة وصرفها كتعويضات.

قسم المبحث الثاني إلى مطلبين، المطلب الأول: يتعلق بالاتجاه المعارض للقانون، المطلب الثاني: يناقش الاتجاه المؤيد للقانون.

المطلب الأول: الاتجاه المعارض للقانون

1 – إن هذا التشريع لم يناقش مناقشة كافية وشاملة ومتأنية داخل الكونجرس الأمريكي؛ فالقانون لم يراع حالة الموظفين والقوات الأمريكية والأفراد الأمريكيين الذين قد يحاكمون في دول أخرى عن هذه الأنشطة، إذا أجرت هذه الدول تعديلات مماثلة لقوانينها الخاصة بسن قوانين المعاملة بالمثل لقانون جاستا، وخير مثال ما قامت به أمريكا في اليابان والعراق وأفغانستان، وقد صرح العديد من القيادات الأمريكية بذلك؛ حتى إن الكونجرس الأمريكي أشار إلى أنه من الممكن إعادة النظر في القانون وإجراء بعض التعديلات عليه لكي ينسجم مع رأي الفقهاء والحلفاء والبيت الأبيض (Moore, 2016).

2 – القانون يمثل خروجاً كبيراً عن النهج الأمريكي السابق، المتمثل في الحفاظ على الحصانة السيادية للدول؛ إذ أعطى المحاكم الأمريكية

الاختصاص للنظر في الموضوع (Subject-matter Jurisdiction) الذي تكون دولة أجنبية طرفاً فيه، وذلك تحت ذريعة الدعوة لمساءلة الدول التي تدعم الإرهاب. وبناء على القانون فإن ضحايا الأعمال الإرهابية التي تقع في الولايات المتحدة، يحق لهم رفع دعاوى على الدول ذات السيادة (Sovereign Nations) للمطالبة بتعويضات مدنية.

3 – لا يمكن تقبل أن تتحمل الدول أخطاء مواطنيها؛ لأنه سيعد بمثابة مد أثر الجريمة لغير فاعلها، وهو أمر يخالف المبدأ المعترف به في كثير من التشريعات الدولية من أن العقوبة والجريمة شخصية، فالعقوبة لا تطبق إلا على مرتكب الجريمة ذاته سواء بوصفه فاعلاً أصلياً أم شريكاً، وفي كثير من القوانين والتشريعات الجنائية تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم، فكيف تمتد الدعوى إلى الدولة التي يحمل جنسيتها؟! وما الإجراء إذا قام بالعمل الإرهابي شخص يحمل أكثر من جنسية؟ فهل تتم مقاضاة جميع الدول التي يحمل جنسيتها وفق قانون جاستا؟

4 – إن آثار الجريمة تكون محصورة فيمن ارتكبها، ولا يحق أن تتحمل دولة ككيان المسؤولية عن أفعال الآخرين لمجرد كون من ارتكب الجرم هو أحد مواطنيها. (ريم، 2019، ص.1191).

5 – القانون يهدد استقرار النظام الدولي، ويُلقي بظلال الشكوك على التعاملات الدولية والاستثمارات الأجنبية للدول، إضافة إلى ما قد يحدثه من أضرار اقتصادية عالمية، وسيكون له تبعاتٌ سلبيةٌ كثيرةٌ، وسيشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية بين الأُمم، وسيفتح البابَ على مصراعيه للدول الأخرى، لإصدار قوانين مشابهة؛ مما سيؤثر سلباً على الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الإرهاب، ويُخِلُّ إخلالاً جسيماً بمبادئ دولية راسخة، قائمة على أسس المساواة السيادية، والحصانة السيادية للدول وعدم جواز مقاضاة الدولة في دولة أخرى، وهو ما استقر العمل بموجبه في جميع التعاملات الدولية، منذ تأسيس الأمم المتحدة، وسينعكس هذا القانون سلباً على التعاملات الدولية، ويحمل في طياته

بواعث للفوضى الدولية، وعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول، وسيعيد النظام الدولي إلى الخلف. (الفتلاوي،2017، ص.62).

6 – قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا" ينص على حماية الداخل الأمريكي فقط؛ إذ يؤكد نص المشروع نظرية القوة المطلقة والبقاء للأقوى، كما أنه يُسقط شعارات الديمقراطية والتسامح والتعايش بين الدول، هذه الشعارات التي تدعو إليها الولايات المتحدة، وتكون أول من ينقضها حال تم إقرار القانون فعلياً. ويصبح المواطن الأمريكي له الحق في مقاضاة الدول دون أدنى مراعاة للقانون الدولي (التمييز العنصري بين شعوب العالم جميعاً)، كذلك ينص القانون على أن أي عمل من أعمال أي دولة أجنبية، أو لأي مسؤول أو موظف أو عميل لتلك الدولة الأجنبية خلال عمله ضمن نطاق مكتبه أو وظيفته أو وكالته، بغض النظر عن موقع حدوث هذه الأعمال من الدولة الأجنبية – يمكن للمواطن الأمريكي أن يقاضي الدولة التي ينتمي إليها العميل أو الموظف أو المسؤول في تلك الدولة دون مراعاة لسيادة الدول وحصانتها (الربيعي، 2018، ص.411).

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد للقانون

1 – إن الخروج عن مبدأ الحصانة القضائية للدول ما هو إلا خروج بسيط وفي نطاق ضيق جداً؛ حيث إنه جاء ضد الدول الداعمة للإرهاب فقط.

2 – يعالج القانون قضية الدول التي تدعم الإرهاب وترعاه، ويسهم في الحد من دعم الدول للإرهاب وتمويله سواء أكانوا أشخاصاً أم منظمات؛ فهو قانون يحد من الإرهاب ويحقق العدالة لضحاياه وعائلاتهم.

3 – إن الأمر بالنسبة إلى قانون جاستا لا يحمل شيئاً جديداً، وهناك عدد من الاستثناءات تم إضافتها إلى قانون FSIA، منها ما تم في عام 2008 الخاص بمحاكمة الدول الراعية للإرهاب، لكنه اشترط فقط أن تكون تلك الدول على قائمة الإرهاب.

وما زالت المعارك مستمرة في المحاكم الأمريكية حول تعويض ضحايا 9/11 الذي مرّ عليه الآن ما يقارب 19 عاماً، ومن أشهر محامي الضحايا (رولند

ماتلي) Motley Ronald، الذي توفي قبل 6 أعوام عن عمر يناهز 68 عاماً، وهو صاحب العبارة المشهورة التي قالها عام 2002: "نحن نتوقع أن السعوديين وبنوكهم سوف يجادلوننا في المحاكم، ولكن عليهم أن تكون المحاكمة هنا في الولايات المتحدة الأمريكية" حيث طالب بتعويض 1 مليار دولار (Bartelme, 2019, September 10).

> "We fully expect the Saudi nationals and the banks to fight," Motley said in his North Charleston twang. "But if they fight. They must fight here. They must cross the oceans and appear in court here".

ونشير هنا إلى أنه قبل صدور القانون كانت الكثير من مذكرات الاتهام يتم رفضها بسبب سيادة الدول، أما الآن فقد تم رفض طلب الحكومة السعودية، وأمر القاضي بدفع القضية إلى الأمام، مما يعتبر بداية جديدة للقضايا، وهو ما يسمح لمحامي الضحايا بجمع المعلومات واستدعاء الشهود من جميع الأطراف؛ بمعنى أنه قبل قانون جاستا كان الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأجنبية يكفي لرفض القضية وقفل الباب أمام المرافعة، أما الآن؛ فالأمر اختلف؛ إذ إن قانون جاستا أعطى المحاكم الأمريكية الاختصاص بنظر الدعوى.

وهنا يجب أن نؤكد أمراً غاية في الأهمية، ألا وهو أن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في خطر مؤكد الآن؛ بسبب ما قد تؤول إليه الأمور، وأن خروج تلك الاستثمارات سيكون أكثر صعوبة بعد إجراء المحاكمة؛ لأن الأصل أن الاستثمارات الأجنبية لها الحرية في مغادرة إقليم دولة ما ما دامت غير مدينة بأي التزام أو أعباء أو غير متهمة في جريمة لم تنته من محاكمتها. (عمران، 2013، ص.377).

وهنا نشير إلى أن القانون الأمريكي يقوم على مبدأ السوابق القضائية، وأنه من الصعب التوقع بالإجراء القادم؛ لأن هذه القضية تعد من أوائل القضايا التي قد يطبق عليها قانون جاستا؛ ومن ثم لا توجد سوابق قضائية يمكن للباحثين الرجوع إليها لفهم القانون.

الدعاوى الآن في المحاكم الأمريكية تدور حول اتهام المملكة العربية السعودية – حتى وإن لم تشر إليها صراحة – بأنها هي الممول المادي واللوجستي لتنظيم القاعدة، وأن هذا التمويل هو ما يقف خلف قدرة تنظيم القاعدة وتمكينه من تنفيذ الهجمات التي حدثت في 9/11. وهو أمر عار عن الصحة وأثبت التاريخ بطلان هذه الادعاءات، ولو كان هناك دليل لتم إظهاره خلال العشرين عاماً السابقة، وهي مدة كافية لتكشف خلالها شخصية وحقيقة من يقف خلف هذا العمل الإرهابي، سواء أكان من مواطني المملكة العربية السعودية أم من مواطني أي دولة أخرى؛ ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن قانون جاستا جاء لمجرد امتصاص غضب الشارع الأمريكي بعد فشل الإدارة الأمريكية في صد العمليات الإرهابية.

الخاتمة

حرصنا على استهلال الدراسة بمبحث تناول قانون جاستا، وقسم إلى مطلبين، المطلب الأول عرضنا فيه لوصف القانون، وتناولنا في المطلب الثاني الوضع القائم قبل صدور القانون، وعرضنا في المبحث الثاني إشكالية قانون جاستا، وجعلناه في مطلبين، تناولنا في الأول الاتجاه المؤيد للقانون، وتناولنا في الثاني الاتجاه المعارض للقانون. وعلى ضوء الدراسة توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

1 – بحسب قانون جاستا فلن تكون هناك دولة أجنبية محصنة أمام السلطات القضائية الأمريكية في أي قضية يتم فيها المطالبة بتعويضات مالية، نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث داخل أمريكا وتنجم عن فعل إرهابي أو عمليات تقصيرية أو أفعال تصدر عن الدول الأجنبية أو عن أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة في فترة توليه منصبه، بغض النظر عن هذه العمليات الإرهابية وقعت بالفعل أم لم تقع.

2 – إن المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية في أمريكا أصبحت في خطر، بسبب مطالبات التعويض التي يرفعها المواطن الأمريكي. وهنا يكمن الخطر من قانون جاستا على الاستثمارات الخليجية ومصالحها الاقتصادية في أمريكا.

3 – هناك تصارع بين الرأي العام الأمريكي والرأي العام الدولي حول قانون جاستا. فالمواطن الأمريكي ينظر إلى جاستا نظرة البطل الذي جاء ليقضي على الإرهاب ويعوض ضحاياه وأسرهم. وبالمقابل هناك الرأي العام الدولي، الذي يمثل هذا القانون في نظره كارثة على العلاقات الدولية؛ لأنه يهدم مبدأ قانونياً موجوداً منذ القدم وهو حصانة الدول السيادية.

4 – يعطي قانون جاستا المواطن الأمريكي الحق في تقديم دعوى ضد الدولة الأجنبية.

5 – بعض المصطلحات التي جاء بها القانون تحتاج إلى تدخل القضاء لتفسيرها.

6 – تطبيق القانون يشكل مشكلة في العلاقات الدولية؛ فهو يهدم مبدأ من مبادئ القانون الدولي، ويؤدي إلى فوضى في النظام الدولي (International Order).

7 – إلغاء القانون يشكل مشكلة داخل المجتمع الأمريكي.

ثانياً: التوصيات

1 – على الدول المتضررة من القانون اللجوء إلى القضاء الأمريكي للدفع ببطلان القانون؛ لأنه يتعارض مع القانون الدولي.

2 – إصلاح التشريع عن طريق إيجاد حل وسط يرضي جميع الأطراف، وهو ما يعتمد على جدية الإدارة الأمريكية في إيقاف هذا القانون وتعديله.

3 – توظيف الكفاءات القانونية والسياسية والاقتصادية لدفع أي ضرر ينتج عن القانون ضد المصالح الخليجية، ودراسة التحرك المضاد لما قد ينتج

من إقرار قانون جاستا؛ للمحافظة على المصالح الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

4 – لم يعد القول بأن على الدول أن تتمسك بحصانتها الخارجية لرفض الدعوى في المحاكم الأمريكية أمراً مقبولاً، وخصوصاً إذا تعلق الأمر بالإرهاب الخارجي.

5 – على الدول المعنية أن تتمسك بدفاعها أمام المحاكم الأمريكية، وتوكل أكبر مكاتب المحاماة في أمريكا للدفاع عنها، مع التمسك بحق الرجوع على مكاتب الاتهام لدفع أتعاب المحاماة، وسيؤدي هذا الإجراء إلى ردع كثير من المكاتب التي تفكر في رفع الدعاوى؛ لأننا نؤمن ببراءة دول الخليج العربي من هذه الاعتداءات الإرهابية التي لم تسلم منها دول الخليج نفسها، وأن مكاتب المحاماة هي المستفيد الأول من هذا النوع من القضايا.

المراجع

أبو المجد، أحمد. (1977). رئيس الولايات المتحدة: انتخابه وسلطاته. *مجلة الحقوق والشريعة*، (1)، *جامعة الكويت*.

بهبهاني، عادل. (2016، أكتوبر 8). "جاستا" بين الإمبراطورية العظمى والفوضى الكبرى. *القبس*. *http://alqabas.com/303113*

حسين، مصطفى، والعنزي، رشيد. (2006). *الوجيز في النظام القانوني الدولي: دراسة موجزة للقانون الدولي العام*. جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

الربيعي، آمنة. (2018). قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا) في الولايات المتحدة الأمريكية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*، *27*(3)، الجامعة الأردنية.

السيد، حسن. (2017) قانون العدالة ضد رعاية الإرهاب (جاستا)، *المجلة الدولية للقانون*.

عمران، جابر. (2013). *الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية F.E.I-W.T.O: حمايتها- تسوية منازعاتها (دراسة مقارنة مع الاستثمارات في ضوء الفقه الإسلامي)*. دار الجامعة الجديدة.

الفتلاوي، أحمد. (2017). الانقلاب المفاهيمي للحصانة السيادية: قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب Jasta الأمريكي أنموذجاً. *مجلة العلوم القانونية*، *32*(2)، كلية القانون، جامعة بغداد.

كريم، بژار. (2019). قانون جاستا من منظور القانون الدولي، *مجلة قه لای زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية*. *4*(4).

مصطفى، خالد. (2016). جرائم الإرهاب في النظام: مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (17) بتاريخ 8-3-1428. *مجلة البحوث الأمنية*، *25*(65)، كلية الملك فهد الأمنية.

النجداوي، محمد. (2018). قانون جاستا "البعد القانوني والبعد السياسي". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية المدينة الجامعية*، *2*(1).

نوار، شهرزاد (2018). قانون "جاستا" وانعكاساته على القانون الدولي والعلاقات الدولية. *مجلة العلوم الإنسانية*، (42)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي.

نور، محمد. (2020، مارس 17). 65% من استثمارات الخليج بسندات أمريكا للسعودية. *الوطن*. https://www.alwatan.com.sa/article/1040090

Abu al-Majd, A. (1977). The President of the United States, His Election and Powers (in Arabic). *Journal of Law and Sharia, Kuwait University*, (1).

Al-Fatlawi, A. (2017). Conceptual Upheaval of Sovereign Immunity: Justice Against Sponsors of Terrorism Jasta American Act as a Model (in Arabic). *Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, 2*(32).

Alsyd, H. (2017). Justice Against Sponsorship of Terrorism Act (JASTA) (in Arabic). *International Journal of Law*.

Bartelme, T. (2019, September 10). 18 years after 9/11, an SC man's lawsuit against foreign government kicks into high gear. The Post and Courier. https://www.postandcourier.com/news/years-after-an-sc-man-s-lawsuit-against-foreign-government/article_394642e2-c523-11e9-85b8-3bc0c6aa3db9.html

Behbehani, A. (2016, October 8). Jasta between the Great Empire and Major Chaos. (in Arabic). *Alqabas Newspaper*. http://alqabas.com/303113

Calabrese, M. (2016, September 28). Justice Against Sponsors of Terrorism Act. Pace University. 1/8/2020 from https://libraryguides.law.pace.edu/JusticeAgainstSponsorsofTerrorismAct

Hussein, M., Al-Anzi, R. (2006). *Outline in the International Legal System: A Brief Study of Public International Law*. (in Arabic). Kuwait University, Academic Publication Council.

Imran, J. (2013). *Foreign Investments in the World Trade Organization F.E.I-W.T.O: Protecting them - Settlement of their disputes (A Comparative Study with Investments in the Light of Islamic Jurisprudence)*. (in Arabic). The New University House.

Congress.gov (2016, September 28). *Justice Against Sponsors of Terrorism Act*. www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040

Karim, B. (2019). Jasta Law from the Perspective of International Law (in Arabic). *Qae Zanst Scientific Journal, Lebanese French University,.4*(4).

Moore, D. (2016, October 31). The Justice Against Sponsors of Terrorism Act (JASTA) and Civil Litigation Against International Terrorism in the United States of America. *Lexology*. 2020/8/2 from www.lexology.com/library/detail.aspx?g=95bd127e-97db-452a-870a-ccb573a749a8

Mustafa, K. (2016). Terrorism crimes in the system of combating information crimes issued by Royal Decree No. (17) dated 3/8/1428. (in Arabic). *Security Research Journal, King Fahd Security College, 25*(65).

Nagle, C. (2016, September 16). JASTA: The Anti-Saudi Law Will Hurt Us, Not Them. *Daily Caller*. http://dailycaller.com/2016/09/26/jasta-the-anti-saudi-law-will-hurt-us-not-them

Najdawi, M. (2018). JASTA Law "Legal and Political Dimension"(in Arabic). Administrative and Legal Sciences, City University College, *Journal of Economic, 2*(1).

Nanos, E. (2016, September 28). Bill Allowing Terror Victims to Sue Saudi Arabia Creates Serious Potential Problem. *Law & Crime Daily*. http://law-newz.com/important/bill-allowing-terror-victims-to-sue-saudi-arabia-creates-serious-potential-problems-2

Nawar, S. (2018). The "JASTA" law and its implications for international law and international relations. (in Arabic). *Human Sciences Journal. Faculty of Law and Political Science, University of Oum El Bouaghi*, (42).

Noor, M. (2020, March 17). 65% of Gulf Investments Are Made in America's Bonds to Saudi Arabia (in Arabic). *Alwatan Newspaper*. https://www.alwatan.com.sa/article/1040090

Obama on "JASTA Law": A mistake... and a dangerous precedent in American history. (2016, September 29). *Gulf Electronic Newspaper*. https://www.al-khaleeg.com/96489.html

Rubaie, A. (2018). Law of Justice against the Sponsors of Terrorism (JASTA) in the United States of America (in Arabic). University of Jordan, *Journal of the Islamic University for Sharia and Legal Studies, 27*(3).

S.2040 - Justice Against Sponsors of Terrorism Act. (2016, September 28). www.congress.gov/bill/114th-congress/senate-bill/2040/titles

Timothy, M. (2016, October 11). JASTA Amendments to FSIA Become Law. https://s3.amazonaws.com/kslawstaging/attachments/000/003/960/original/ca101116c.pdf?1494907286

The Michigan Journal. (2016, October 29). To Sue or Not to Sue, that is the Question: How the JASTA Will Affect US-Arab Relations. *The Michigan Journal of Race & Law*. https://mjrl.org/2016/10/29/to-sue-or-not-to-sue-that-is-the-question-how-the-jasta-will-affect-us-arab-relations

The White House. (2016, September 23). Veto Message from the President – S.2040., www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/09/23/veto-message-president-s2040

Weinberg, D. (2016, October 4). Americans Can Sue Saudi Arabia Now. So What. *The Huffington Post*.

Youssef, F. A. (2016 October 5). Former French Justice Minister: JASTA is a Violation to International Law. *Asharq Al-Awsat*. http://english.aawsat.com/2016/10/article55359628/former-french-justice-minister-jasta-violation-international-law

Zachary, L., Stephen I. (2016, September 28). *What the 9/11 Lawsuits Bill Will Do*. Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/interview/what-911-lawsuits-bill-will-do

The Impact of JASTA Act on The Economic Interests of GCC Countries in the USA

Dr. Abdullah R. Alshebli

Bader N. Alhusaini

Abstract

Objectives: Due to the importance JASTA Act has and due to its sensitivity toward all political, social, and economic variables in GCC countries, this paper has raised few questions among which is: what is JASTA Act and what are its details? What are the potential dangers it poses on the GCC countries foreign investments? Thus, this paper aims to address the previous questions.
Method: There is some ambiguity about JASTA Act and the scope of its implementation. However, to clear its different features and aspects, the study has followed the analytical descriptive method to the American legislative law texts in a logic scientific style. And, to do so, the paper has described, identified, and analyzed JASTA Act with all its different aspects and dimensions. This Act raises legal issues that worth being addressed in order to find suitable solutions.
Results: The study came up with a number of results among which is that it is no longer accepted to say that states should hold to its external sovereignty to turn the lawsuit down against USA courts especially when it has to do with external terrorism. These states should hold to its defense before such courts.
Conclusion: This paper concluded with some recommendations; affected countries should resort to the American law to annul JASTA Act as it contradicts the international law. The author also advises the Gulf countries to work on employing legal, political, and economic expertise to prevent any harm that JASTA Act can cause to the Gulf interests.

Keywords: JASTA Act, GCC countries, Sovereign.

د. عبدالله راشد الشبلي، حاصل على درجة الدكتوراه في القوانين الاقتصادية وحوكمة الشركات، جامعة Leeds في المملكة المتحدة (تفرغ كامل) 2015. يعمل حالياً أستاذاً مساعداً (Assistant Professor) في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، قسم المقررات القانونية. دكتور منتدب (Adjunct professors) في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، (مادة القوانين الاقتصادية (Business Law) باللغة الإنجليزية. عمل أستاذاً زائراً (visiting scholar) لدى جامعة دوك الأمريكية (Duke, 2019). الاهتمامات البحثية: لديه عدد من الكتب والأبحاث في القوانين الاقتصادية والمالية.
الإيميل: a2r@dr.com

أ. بدر ناصر الحسيني، يعمل حالياً محامياً أمام المحاكم الكويتية. عضو جمعية المحامين الكويتية، محكم لدى جمعية المحامين الكويتية، عضو اتحاد المحامين العرب، عضو نقابة المحامين الأمريكية (American Bar Association). الاهتمامات البحثية: لديه عدد من المقالات ومهتم بالتطبيق العملي للقوانين.
الإيميل: a2x@dr.com